

صفة الغنا لا تنبت الا في الزايد على المائتين لانها مستحقة له لما حتمت والغنا حكم
الاداء فيتعين لكنه يكون لغنا من كسب وصلى وقدره بخاسة وقوله ان
حذيفة لا يجوز له ان يفتخر بها انما تاحب الى محيى على الاعطاء من السواك

وفي الفتاوى الظهيرية الا فضل صدقة المائتين والفضل الى احد هولاء
السبعة الى حوتها الفقير واخوانه ثم الى اولاد اخواته واخوانه المائتين ثم الى
اعاينهم الفقير ومما تم الى اخى الاله وحالته ثم الى ذوى ارحامه الفقير ثم الى
غيرهم ثم الى اهل بيته ثم الى اهل بيته وقال ابو جعفر الكبير البخاري لا تقبل
صدقة الرجل وقولته مما يوجب حتى يبداهم فيسد حاجتهم

السلطان اذا جعل خارج الارض حيا في قول ابو يوسف خلا فالجود والفتوى على
قول ابو يوسف اذا كان صاحب الارض اهل الخراج ولو جعل العشر لصاحب الارض
لم يجز في قولهم جميعا والفرق علقوا ان ابو يوسف ان حق اخذ الخراج للسلطان
فاذا تركه هو ولا لك الله العشر

النواب قال في القسنة ناقلا عن المزدني هو ما بين من جهة السلطان من
حق او باطل او غيره وصح الكفاية لانها ديون في حكم قسمة المصالح
بها وله اقلنا ان من قام بتوزيع هذه الخواص على المسلمين بالبسط والعدل
كان ما جاز وان كان اصله من جهة الذي باخره باطلا ولم يذ قلنا من قضى
تاريخه من ما ذكره جمع عليه من عشر شرط استحقاقا بمنزلة المبيع في القسنة
الزوجه والخراج وغيرهما وقال ابو جعفر البخاري الثانية ما مضى بالسلطان
على الرعية مصلحة لهم وقيل الثانية اجرة الخايرين ويخبره وان واجب شرعا في كل
ما يحتاج اليه السلطان كالتجسس الجيوش لقتال المشركين واحتياج اليد الغنا
اسايرها المسلمين فينبغي لغيرهم مالا وهى واجبة لاداء طاعة الامام
قال الزاهدى لكن يعلم هذا الجواب للعلة بدو كفى للسنة عن السلطان
لا للتجسس حتى لا يتجسس في الزيادة على القدر ولقد اصاب حين لم يجوز الفتوى

من زرع لوان فطر ثم جرح نفسه حتى صار مجالا لا يقدر على الصوم قيل لا يسقط
صدا الكفاية وقيل لا يسقط وهو الصحيح مذكوره في شرح السلطاني

لو كان برحمي غيب فلما كان اليوم المعتاد افطر على قهقهة الخي تا في له
فقتضيه فلم يلزمه الكفاية لانه افطر في يوم لم يتكسر فيه هذا احتمل الافة
كالبراة افطر في يوم اعتاد فيه البيض ذكوه في الظهيرية والنواحيات
وتنقل في النواحيات ايضا ما صورته الغايزي اذا كان باهرا العدو يعلم
يقيننا انما يقابل العدو في شهر رمضان وهى بخافة الضعف على نفسه
فلا بد ان ياكل قبل الحرب معتقما كان او مسافرا لان الحرب في رمضان صاغرنا
والغالب كالكفاية فعلى قياس هذا اكلوا فيصير له في برحمي فافطر في اونة
اليوم

اليوم قبل ان تظفر الخي على الخي ان الخي يفتقر به فتضعفه لا يابى الله ان يحكم الغنا
كالكاية كما في الغنا في فلو افطر ثم لم تقرب به الخي فقد مر انتهى وفي الفتاوى الظهيرية
ولو افطر على طمانه بقا كل مع اهل الحرب فلم يتفق القضاة الكفاية عليه ووجه
الغزوة فيقولون انهم يفترون حيث يكفر على الخي ان في القتال يحتاج الى تقدم

الا فطر باليتقوى ولا كذا في الميزان فاقده
قال في فتاوى الظهيرية ولو احتلم فظن ان افطر ثم اكل بعد ان يظن ان علم حكم
الاحتلام كمنه والافلاكفاية عليه وان ادهم شاش به فظن ان افطر ثم هو
بمثلة الاحتلام والاحتلام والاحتلام فاقده

فروع اذا اكل شيئا غير مطبوخ يلزمه الفضا والكفاية بالاتفاق وكذا في الظهيرية
وخو في النواحيات قال لان التسخيم التقدي مما يتفق به كالحل التقدي وان اكل
بجينا كان عليه الفضا ولا كفاية عليه وان اكل دقيقا قال في عمى الكفاية وعن
ابو يوسف ان الكفاية عليه ورا حذ التقدي ابو الليث لانها لا ياكل عادة وان
اكل حنطة فعليه الكفاية لانها تاكل عادة ولو اكل ريشة الشجر فان كان كونه
الكوم صغيرا فعليه الكفاية وان كان كبيرا عاسيا لا ياكل مثل عاده فلا
كفاية عليه ولو اكل الطير ان كان امثيا فعليه الكفاية لانه افطر كما
وان كان فصيل من مئى يلزمه القضاء دون الكفاية لانه افطر من اخصه وليس
اكل الشفيع لالكفاية عليه الا اذا كان مقلبا ذكره في الظهيرية قال ولو اكل
في ظاهر الرواية عليه القضاء والكفاية في هذا في غير الدم الحلال اما الحلال فانه
الموازية يلزمه القضاء والكفاية في قوله في غير الدم الحلال اما الحلال فانه
يجب فيه القضاء والكفاية فانه لا يستغنى عن الطبع كالكبد والطحال وكذلك
اذا كان طبعه الفضا اكله كما يوجب عن بعض النواحيات انهم يقضون الدم المصنوع في الكفاية

حد اللحم قال المهنداني من قتل المشرك سبعة اميال ومن الجانب الثاني اربع وعشرون
قال صاحب المصنف وفيه فطر فان ذلك هو التعظيم وانما هو قريب من ثلاثة اميال
ومن الجانب الثالث ثمانية عشر ميلا ومن الجانب الرابع اربعة وعشرون ميلا
وحد هذه الحرس فيما نقله السرخسي عنه من طريق المدنية دون التعظيم دون
بيوتة فنادى على ثلاثة اميال من مكة ومن طريق البصرة طرف اضافة اربع على
سبعة اميال ومن طريق الموصل في شعب ال عبد الله بن خالد على تسعة
اميال ومن طريق جند منقطع الاعشاب على عشرة اميال ومن طريق
الطلائع على عشرة اميال من جند من على سبعة اميال هكذا ذكره الاقراني في جماعة
غيره الا ان في قال في جند من طريق الطائف احد عشر ميلا واكثرهم قالوا
سبعة اميال واعلم ان اول من حدد الحد ادم عليه السلام خوف قاصم

من كذا في الصوم
من كذا في الصوم
من كذا في الصوم